بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الإسلام يحرّم أن يكون الحكم بوليسياً

(مترجم)

الخبر:

في يوم الثلاثاء، 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، أقرّ مجلس نواب الشعب رسمياً مشروع قانون الإجراءات الجنائية (RKUHAP) ليصبح قانوناً نافذاً. من بين أعضاء المجلس البالغ عددهم 579 عضواً، حضر 242 عضواً جلسة التصديق، بالإضافة إلى 100 عضو حضروا الجلسة عبر الإنترنت. ولم يصوّت لصالح القانون سوى 41.8% من الحضور الشخصي. وتلقّت جهات مختلفة ردود فعل. ومن بينهم نائب مدير منظمة العفو الدولية في إندونيسيا (18 تشرين الثاني/نوفمبر 2025)، ويريا أديوينا، الذي قال: "إن تصديق اليوم على قانون الإجراءات الجنائية المُعدّل يُمثّل انتكاسة خطيرة في التزام الدولة باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها. فبدلاً من أن يكون هذا التعديل إنجازاً يُمثّل نقطة تحول في إصلاح قانون إجرائي أكثر حداثة وعدالة، يُظهر تراجعاً مُقلقاً. لقد افتقرت عملية الصياغة إلى الشفافية، بل وتلاعبت بالمشاركة العامة، على الرغم من النداءات المتكررة من المجتمع المدني لمجلس نواب الشعب والحكومة بعدم التسرع في مراجعة قانون الإجراءات الجنائية من أجل وضع لوائح تنظيمية عالية الجودة وعادلة".

التعليق:

أصبحت الشرطة هيئةً عظمى، حيث يمنح قانون الإجراءات الجنائية الصادر حديثاً الشرطة الوطنية الإندونيسية صلاحياتٍ واسعة، تشمل السيطرة على جميع المحققين (المادة 20)، والاحتجاز دون إذن من القاضي (المادة 92)، وعمليات التفتيش والمصادرة دون إذن من القاضي في الحالات العاجلة (المادتان 106 و112أ - وفقاً لملفكم)، وتطبيق العدالة التصالحية منذ المراحل الأولى، حتى قبل التأكد من وقوع الجريمة (المواد 74، 74أ، 78)، وتوسيع نطاق العمليات السرية، والمشتريات السرية، والتسليم المراقب إلى مرحلة التحقيق (المادة 16، الفقرة 1). إن جميع هذه الأحكام تؤدي إلى تركيز هائل للسلطة في أيدي محققي الشرطة، ما يُشكل أساساً للمخاوف العامة بشأن دولة بوليسية.

هذه إحدى خدع الديمقراطية، إذ تدّعي أنها مؤيدة للشعب ومن الشعب، لكنها في الواقع تجعل الشعب خائفاً وصامتاً. وفقاً لقاموس كامبريدج، تُعرّف الدولة البوليسية بأنها دولة تستخدم فيها الحكومة الشرطة لتقييد حريات الناس بشدة. أما في الممارسة العملية، فهي دولة تمارس فيها المؤسسات الحكومية رقابة صارمة للغاية على المجتمع المدني والحريات. وعادةً ما يكون هناك تمييز ضئيل أو معدوم بين القانون وممارسة السلطة السياسية من السلطة التنفيذية، ويلعب نشر قوات الأمن الداخلي والشرطة دوراً أكبر في الحكم. تُعد الدولة البوليسية سمة مميزة للأنظمة الاستبدادية أو الشمولية أو غير الليبرالية. ولا تقتصر مثل هذه الحكومات على الدول ذات الحزب

الواحد أو الدول ذات الحزب المهيمن، ولكنها تحدث أيضاً في الأنظمة التي تدعي أنها ديمقراطية ومتعددة الأحزاب، مثل إندونيسيا.

في سياق الدعوة الإسلامية الشاملة - التي تتناول بطبيعة الحال تطبيق شرع الله، والتغيير الاجتماعي والسياسي، ونقد النظام العلماني، ووجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على أصحاب السلطة - يُحتمل أن يُصبح قانون الإجراءات الجنائية أداةً هيكليةً تُضيّق الخناق على الدعوة. إذ يُمكن للسلطات دخول بيئات الدعوة متخفيةً أو مُتسللةً، أو تفسير النقاشات الداخلية على أنها تهديدات للنظام العام، أو إجراء عمليات تفتيش لمراكز الدعوة دون رقابة قضائية صارمة. وهذا لا يُهدد أفراد الدعوة فحسب، بل يُخلف أيضاً تأثيراً نفسياً واسعاً على الجماعة، ما يجعل الكثيرين يخشون حضور مجالس العلم أو الانخراط في التوجيه المُكثّف. وفي نهاية المطاف، تزداد الجماعة بُعداً عن الإسلام. وفي نهاية المطاف، تُصبح حياة المسلمين علمانيةً أكثر فأكثر، مع إبعاد الدين عن حياة المجتمع والدولة.

وهذا يخالف الإسلام، لأن الإسلام يحرّم أن يكون الحكم بوليسياً. قال فضيلة الشيخ تقي الدين النبهاني رحمه الله تعالى في كتابه نظام الحكم في الإسلام بأن "الحكم والسلطان في الإسلام هو رعاية شؤون الناس بأحكام الشرع. وهو غير القوة، فالقوة في الدولة ليست رعاية لشؤون الناس، ولا تصريفاً لأمورهم. أي هي ليست السلطان... ومن هذا يتبيَّن أن السلطان غير القوة، وإن كان لا يمكن أن يعيش إلا بها، وأن القوة غير السلطان، وإن كان وجودها لا يتأتّى بدونه. لذلك لا يجوز أن يصبح السلطان قوة، لأنه إن تحوَّل السلطان إلى قوة فسدت رعايته لشؤون الناس، لأن مفاهيمه ومقاييسه تصبح مفاهيم ومقاييس القهر والقمع والتسلط، وليست مفاهيم ومقاييس الرعاية لشؤون الناس، ويتحوّل إلى حكم بوليسي، ليس له إلا الإرهاب والتسلط، والكبت، والقهر، وسفك الدماء".

قال رسول الله ﷺ: **«خِيَارُ أَئِمَّتِكُمْ الَّذِيْنَ تُحِبُّوْنَهُمْ وَيُحِبُّوْنَكُمْ وَتُصَلُّوْنَ عَلَيْهِمْ وَيُصَلُّوْنَ عَلَيْكُمْ وَشِرَارُ أَئِمَّتِكُمْ الَّذِيْنَ تُبْغِضُوْنَهُمْ وَيُبْغِضُوْنَكُمْ وَتَلْعَنُوْنَهُمْ وَيَلْعَنُوْنَكُمْ»** رواه مسلم.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

محمد رحمة كورنيا – إندونيسيا